



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثالث - العدد الثاني - يوليو 2025

Volume 3 | Issue 2 | Jul. 2025



sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس مجلس الإدارة
أ. د/ محمد صالح هاشم

رئيس التحرير
د/ حسن رشاد صابر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

الصادرة عن:

مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس مجلس إدارة المجلة

أ.د. محمد صالح هاشم

رئيس التحرير

د. حسن رشاد صابر

المحرر التنفيذي

أ. نادر مكي

سكرتير التحرير

أ. أحمد جابر

تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري

**The impact of financial inclusion on banks'
profitability:
An applied study on the Egyptian Banking sector
(2023-2018)**

المؤلفان

د. أمانى أحمد فاضل عدوى غيث	د. محمد عنتر أحمد
مدير إدارة الاحتياطي والسيولة -	
البنك الزراعي المصري	أستاذ التمويل والاستثمار المشارك
دكتوراه في البنوك - الأكاديمية العربية	كلية التجارة - جامعة القاهرة
للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية	

التاريخ: 2025 / 1447

مستخلص الدراسة

تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري

هدفت الدراسة الى بيان تأثير تطبيق الشمول المالي على ربحية البنوك وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري خلال الفترة من 2018- 2023 م على اساس ربع سنوى لكل بنك ليصل اجمالى المشاهدات (144) مشاهدة .

ولقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي) على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الاصول.

وقد أوضح معامل التحديد R- Squared للعائد على الاصول بنسبة 40% تقريباً وهو ما يشير الى ان المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير نسبة 40% تقريباً من التغيرات التى تحدث للمتغير التابع، وأن 60% تقريباً من التغيرات للمتغير التابع ترجع الى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة مثل عوامل على المستوى الاقتصاد الكلى (معدل الفائدة-التضخم-سعر الصرف-معدل النمو)، عوامل على مستوى المستثمر الفردي مثل (التعليم-الثقافة-العمر - مستوى الدخل)، عوامل خاصة بالبنك مثل (عمر البنك- مصروفات البنك).

وقد أوضح معامل التحديد R- Squared للعائد على حقوق الملكية بنسبة 21% تقريباً وهو ما يشير الى ان المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير نسبة 21% تقريباً من التغيرات التى تحدث للمتغير التابع، وأن 79% تقريباً من التغيرات للمتغير التابع ترجع الى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة مثل عوامل على المستوى الاقتصاد الكلى (معدل الفائدة-التضخم-سعر الصرف-معدل النمو)، عوامل على مستوى المستثمر الفردي مثل (التعليم-الثقافة-العمر - مستوى الدخل)، عوامل خاصة بالبنك مثل (عمر البنك- مصروفات البنك).

كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي) على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز مفاهيم الشمول المالي بمؤشراته المختلفة وذلك من خلال زيادة حملات التوعية بالشمول المالي وأبعاده وفوائده.

ايضا ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات المالية " أونلاين " بما يواكب التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الناتج المحلى الاجمالى، المعروض النقدي M2، ربحية البنوك ، العائد على الاصول ، العائد على حقوق الملكية .

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وقد شهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية عالية، والقدرة على إدارة مخاطر استخدامها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التثقيف المالي بالالخص للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه الأسر محدودة الدخل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بفعالية، وذلك لأن تنوع وتحسين جودة الخدمات المالية المصرفية وتيسير الوصول إليها يساهم في إدماج شريحة واسعة من القطاع غير الرسمي (أفراد وشركات) إلى القطاع الرسمي بهدف الاستفادة من كافة الخدمات المقدمة الأمر الذي ينعكس على تحسن كافة المؤشرات الاقتصادية.

يعد الشمول المالي من الموضوعات المهمة التي احتلت مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة في ظل تسارع خطى التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات، إذ يأتي في مقدمة الأولويات لصناع السياسات المالية الاقتصادية، لأهميته الكبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية، وقد تم تضمين الشمول المالي ضمن عشر من أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة بتعزيز النمو المشترك على أساس تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والقضاء على الفقر والمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز الزراعة المستدامة، فضلاً عن ضمان حياة صحية وتوفير فرص التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توفير منتجات مالية للمرأة وشمولها في النظام المالي. كما أن لتطور النظام المصرفي وزيادة مستويات الشمول المالي فيه أهمية كبيرة في تحسين مستويات السيولة المصرفية وزيادتها الأمر الذي ينعكس على زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي فضلاً عن زيادة مستويات الربحية المصرفية في الأمد الطويل.

وقد أولت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أهمية كبيرة للشمول المالي وأصبح جزء من استراتيجياتها لتطوير القطاع المالي، وفي هذا الإطار برزت مبادرات دولية عدة لزيادة معدلاته، وقد بدأت الدول بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط من أجل رفع معدل الشمول المالي لأهميه دوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

في إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للأفراد والشركات، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، قام البنك المركزي المصري بصياغة استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)، بما يهدف إلى تعزيز الشمول المالي للمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.

وتأتي صياغة إستراتيجية الشمول المالي (2022-2025)، في إطار حرص البنك المركزي المصري، على التعاون مع كافة مؤسسات الدولة، بهدف إتاحة الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع - بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة - وتمكينهم اقتصاديًا، بالإضافة إلى حوكمة الرقابة على الكيانات المصرفية بما يدعم قوة الجهاز المصرفي، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويساهم في متابعة تطور نسب حصول المواطنين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتمويل من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها دوليًا وتأتي الاستراتيجية استكمالاً ودعمًا للجهود التي اتخذها البنك المركزي المصري - من مبادرات ومشروعات - لتعزيز معدلات الشمول المالي في مصر على مدار السنوات السابقة، حيث ارتفعت تلك المعدلات من 33% في عام 2017، إلى 56.2% بنهاية 2021، بينما ارتفعت نسبة الشمول المالي إلى 64.8% بنهاية 2022 منهم 42.3 مليون مواطن يمتلكون ويستخدمون حسابات مالية و منهم 18.3 مليون سيدة، وتعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال البنوك، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدي جميع الاطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز البيئة الاستثمارية في القطاع المصرفي، واستقطاب الخبرات والتقنيات التي تساعد على تقديم الخدمات والمعلومات بكفاءة وفاعلية.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن تطبيق مفهوم الشمول المالي من قبل البنوك يظهر انعكاساته على الجوانب الاقتصادية للدولة، وكذلك على المؤسسات ذاتها من تحسن للاوضاع المالية، لذلك فإن الباحثين سيقوموا بدراسة تأثير تطبيق الشمول المالي على الربحية بالبنوك المصرية.

الدراسات السابقة :-

تم تقسيم الدراسات السابقة الى ثلاث مجموعات :

- دراسات توصلت الى وجود علاقة معنوية موجبة بين الشمول المالي والربحية .
- دراسات توصلت الى وجود علاقة معنوية سالبة بين الشمول المالي والربحية .
- دراسات توصلت الى عدم وجود علاقة معنوية بين الشمول المالي والربحية .

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل مجموعة :-

- الدراسات التي توصلت الى وجود علاقة معنوية موجبه بين الشمول المالي والربحية :-

اتفقت دراسة (الشحات،ابو ديار،2023) وجود علاقة طويلة الاجل بين كافة أبعاد الشمول المالي (الوصول المالي، إتاحة الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وتحسن مؤشرات الربحية داخل القطاع المصرفي المصري ، كما أن هناك تأثير معنوي لأبعاد الشمول المالي على كافة مؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر، ودراسة (عمر، حماد ، فهمي ، 2023) وجود علاقة طردية معنوية بين الشمول المالي واستمرارية الأرباح في البنوك ، وايضا دراسة (رشوان ، قاسم ، 2023) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(a \leq 0.05)$ للتكنولوجيا المالية على زيادة جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتحسين ربحية البنوك، والكفاءة التشغيلية، وايضا دراسة (ElKamash,2023) التي اثبتت ان مقاييس الشمول المالي (استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل 1000 فرد، القروض لكل 1000 فرد) ذات دلالة معنوية إيجابية على العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول ، فقد هدفت الى دراسة أثر الشمول المالي على القطاع المصرفي ومن ثم النمو الإقتصادي في مصر في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ من خلال استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ فرد، القروض لكل ١٠٠٠ فرد، وعدد البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ فرد كمقاييس للشمول المالي واستخدم العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول كمقاييس الربحية للبنوك واستخدام الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، واعتمدت الباحثتان على تحليل كمي إحصائي باستخدام برنامج Stata لتحليل متغيرات تم اشتقاقها من البنك الدولي والبنك المركزي المصري وصندوق النقد الدولي.

ايضا اثبتت دراسة (عوض ، 2021) وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء المالي بالبنوك، وكذلك زيادة تدفق التمويل لكافة الفئات داخل المجتمع، وتحقيق المزيد من الأرباح على المدى الطويل، مما ينعكس ذلك في النهاية على الاستقرار المالي ، دراسة (وديع ، متولى ، 2021) وجود تأثير لاستثمار المصارف المصرية في أدوات التكنولوجيا المالية على كلٍ من معدلات العائد على الأصول وحقوق الملكية عند مستويات معنوية (1%)، (5%) على الترتيب ، دراسة (بخيت، عز الدين،عوض، 2018) يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم وتكلفة وسرعة الخدمات المصرفية الالكترونية وربحية المصارف التجارية ممثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

كما اتفقت دراسة (Jajah , B.Anarfo , K.Aveh,2020) وقد بحثت هذه الورقة في تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقد استخدم البحث طريقة النظام المعمم للحظات (GMM) للمقدر الديناميكي المجمع لحساب المعلومات باستخدام البيانات الممتدة من عام 1990 إلى عام 2017 وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشر الشمول المالي (FINDEX) وربحية البنوك في المنطقة الفرعية - الصحراء الإفريقية، واتفقت دراسة (صديق، 2022) على أن هناك تأثيراً إيجابياً معنوياً لمؤشرات الشمول المالي من حيث "عدد الفروع، وعدد بطاقات الخصم، وعدد بطاقات الائتمان، وعدد أجهزة

الصراف الآلي ، والكثافة المصرفية " على المتغير التابع الربحية ، حيث كان الهدف الرئيسي دراسة تأثير الشمول المالي على الأداء المالي المصرفي ، وتالف مجتمع الدراسة من 38 بنكاً في مصر وتم الحصول على البيانات الثانوية من التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي جمعت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري في الفترة من ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠٢٠ .

كما اتفقت دراسة (Kumar , Thrikawala , Acharya , 2022) أن عدد الفروع كان له تأثير إيجابي وكبير على ربحية البنوك ، حيث استخدمت الدراسة عينة مكونة من 122 بنكاً يابانياً في الفترة من 2004 إلى 2018 للتحقيق في ما اذا كان الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك .

وانتقدت دراسة (Fadi Shihadeh,2021) أن الشمول المالي يساعد البنوك على تحسين أداء البنوك وزيادة إيراداتها، حيث أشارت النتائج إلى أن الانتشار المصرفي، والذي شمل عدد أجهزة الصراف الآلي والفروع، تأثير كبير على الأرباح التشغيلية وإجمالي الإيرادات كمؤشرات لأداء البنك ، فقد هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين وقد اشتمل مجتمع الدراسة وعينتها كافة البنوك العاملة في فلسطين والبالغ عددها 15 مصرفاً ويغطي الفترة من 2006 إلى 2016 ببيانات لوحية من 162 ملاحظة .

كما اتفقت دراسة (Sedera,Risfandy,Futri,2022) أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على ربحية البنوك في ثلاثة أبعاد مختلفة للشمول المالي " الوصول، التوفر والاستخدام " ، فقد هدفت الدراسة للتعرف على أثر الشمول المالي على ربحية البنوك في السياق الإندونيسي و تكونت عينة هذه الدراسة من 93 البنوك التجارية في إندونيسيا بين عامي 2015 و 2020 .

كما اتفقت دراسة (Khatib, Hendrawaty,Bazhair ,Abu Rahma,Al Amosh,2022) أن ابعاد الشمول المالي تعمل على تحسين ربحية البنوك، فقد هدفت الدراسة الى تقييم العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين باستخدام الديناميكية وتم تطبيق التحليل الإحصائي على عينة مكونة من 11 بنكاً على مدى فترة تسع سنوات (2012-2020)، وقد تم استخدام أبعاد الشمول المالي "عدد الفروع لكل 100.000 بالغ وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ وعدد أجهزة نقاط البيع لكل 100.000 نسمة يمثل بعد الوصول إلى الخدمات المالية. في المقابل، عدد حسابات ودائع العملاء لكل 1000 شخص بالغ والائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة كما تم استخدام ابعاد العائد على الأصول (ROA) وهامش صافي الفائدة (NIM) لقياس الربحية .

ايضا دراسة (Mokaya,2018) التي توصلت الى ان شبكة الصراف الآلي لها تأثير كبير على ربحية البنوك وقد أدى هذا إلى الزيادة المستمرة في قاعدة العملاء و حجم المعاملات والذي بدوره أدى إلى استمرار زيادة الربحية المصرفية كما وجدت الدراسة أن معظم العملاء لجأوا إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لأنها مريحة ورخيصة وموثوق بها من أي مكان وفي أي وقت، كما أشارت الدراسة إلى أن الشمول المالي قد حدث وقد تم ترسيخ جذوره وتم الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية وقد كان لهذا تأثير في تعزيز الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول والذي يؤدي بدوره الى تحسين أرباح البنوك.

ايضا اتفقت دراسة (Traore,2021) والتي قد توصلت الى انه يؤدي تحسين الوصول إلى الخدمات المالية إلى تعزيز مصادر الإيرادات المتنوعة للبنوك ، حيث بحثت هذه الورقة تجريبيا العلاقة الكمية بين الشمول المالي والاستقرار في 24 دولة أفريقية من 2004 إلى 2021 والتي توصلت الى ان البنوك التي تعطي الأولوية لمبادرات الشمول المالي وتنفذها بنجاح تتوصل الى تحسين الاستقرار العام ، كما تشير النتائج إلى أن تعزيز الشمول المالي يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في استقرار البنوك من خلال توسيع قاعدة العملاء، والحد من المخاطر المرتبطة بالتركيز الائتماني، وتعزيز النمو الاقتصادي ، كما يعكس العائد على الأصول (ROA) نتائج إيجابية في تعزيز الشمول المالي .

دراسة (Warsame,Abdalla,2023) تشير النتائج إلى أن تطبيقات الأموال عبر الهاتف المحمول في شرق أفريقيا تستخدم في المقام الأول للاقتراض وليس لأغراض الادخار. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن الجنس يلعب دورًا معززًا في العلاقة الإيجابية بين التأكيد والرضا المتصور ونموذج ما بعد القبول الموسع لاستخدام تطبيقات الأموال عبر الهاتف المحمول، وذلك بالتطبيق على ائرة كاساراني الانتخابية في مقاطعة نيروبي، ايضا دراسة (Nguyen,Thi Du,2022) توصلت الى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي يسهم في زيادة استقرار البنوك، حيث تركز هذه الورقة على الشمول المالي وتأثيره على استقرار البنوك باستخدام عينة من 102 بنكًا في ستة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال الفترة (2008-2019) ، وقد تم استخدام المؤشرات المحسوبة لكل بعد من أبعاد الشمول المالي، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى النظام المصرفي الرسمي وتوافره واستخدامه.

ايضا دراسة (Almaleeh,2020) تبين أن معظم مؤشرات الشمول المالي كذلك يرتبط ارتباطًا إيجابيًا كبيرًا بمقاييس ربحية البنوك المصرية. هذا يدل على أن الشمول المالي له علاقة إيجابية بربحية البنوك المصرية، حيث تم إعداد هذه الدراسة بهدف تقييم ما إذا كانت مستويات الربحية والسيولة من البنوك المصرية تتأثر بتنفيذ خطة الشمول المالي ، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة مجموعة من البيانات عن البنوك المصرية خلال الفترة من 2012 حتى سبتمبر 2018 صادر عن البنك المركزي المصري، و يتم قياس الشمول المالي من خلال مقاييس الوصول والاستخدام المستمدة من قمة مجموعة العشرين "الشراكة العالمية للشمول المالي" .

دراسة (Lawal, Salau,Abubakar,2021) خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يحسن ربحية شركات إدارة الديون في نيجيريا ، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير الشمول المالي على الأداء المالي لبنوك الودائع المالية المدرجة (DMBs) في نيجيريا ، ويتألف مجتمع الدراسة من 14 بنوك أموال الودائع المدرجة في البورصة النيجيرية للفترة 2005-2018 ، قامت الدراسة بقياس الشمول المالي باستخدام عدد فروع بنوك التنمية الرقمية، وتسعير الخدمات المصرفية واستخدامها، في حين تم قياس الأداء من خلال العائد على الأصول (ROA) .

ايضا دراسة (Wang, Ali, Khaskheli, K. Khan, Puah,2022) توصلت الى أن الشمول المالي يعزز ربحية البنوك، ولذلك، فإن سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية سيزيد من ربحية البنوك. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين الشمول المالي وربحية البنوك هي علاقة أحادية الاتجاه، وقد تم تقييم العلاقة بين

الشمول المالي وربحية البنوك في الاقتصادات الناشئة، أي "بنغلاديش ومصر وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان والفلبين وفيتنام"، وتتكون البيانات السنوية من الفترة من 2000 إلى 2019 .
كما اكدت دراسة (الشحادة، قاسم ، الرفاعي، 2020) أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الاشتغال المالي المختارة في هذه الدراسة، والمتمثلة في المدفوعات، والخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمدفوعات والتحويلات والحوالات، والوصول المالي، وحماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية ، والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي ، فقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لبيانات عام 2017 .

- دراسات توصلت الى وجود علاقه معنوية سالبة بين الشمول المالي والربحية :

اثبتت دراسة (ElKamash,2023) ان احد مقاييس الشمول المالي وهو عدد البنوك التجارية لكل 1000 فرد ذات دلالة معنوية سالبة على ربحية البنوك، فقد هدفت الى دراسة أثر الشمول المالي على القطاع المصرفي ومن ثم النمو الإقتصادي في مصر في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ .
اثبتت دراسة (رضا، 2018) وجود علاقة عكسية بين حجم إستخدام أجهزة الصراف الألي والعائد على المبيعات وبين قيمة التحويلات المالية الالكترونية والعائد على الأصول و بين خدمة الرسائل SMS القصيرة
كما اثبتت دراسة (Musah ,Yakubu ,2022) أن الشمول المالي يؤثر سلبا على ربحية البنوك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية ، حيث بحثت الدراسة تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2000-2017.

وقد اتفقت دراسة (Al-Eitan,Al-Own,Khalid,2022) أن عدد حسابات القروض و أثر حجم الودائع سلباً وبشكل كبير على ربحية النشاط التجاري البنوك في الأردن كما تدعم هذه النتيجة الدراسات السابقة التي أجراها كومار وآخرون (2021)، شحادة وليو (2019)، وتشين وآخرون (2018)، حيث هدفت الى دراسة ما إذا كان الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك وقد تم في هذه الدراسة فحص بيانات 13 بنكاً أردنياً من عام 2009 إلى عام 2019 .

- دراسات توصلت الى عدم وجود علاقه معنوية بين الشمول المالي والربحية :

اثبتت دراسة (فاطمة ، مسعودة، 2022) عدم وجود علاقة معنوية بين الصيرفة الالكترونية ومعدلات الربحية (العائد على حقوق الملكية، مؤشر العائد على الأصول، مؤشر هامش الربح) ، حيث توصلت الدراسة إلي أنه رغم وجود الصيرفة الالكترونية بالبنك الا ان ذلك لم يؤثر على زيادة معدلات الربحية، كما اثبتت دراسة (العبد الله ، بوقرة ، الحاج موسي، 2022) انه لا يوجد تأثير المتغيرات الشمول المالي على العائد على حقوق الملكية كمؤشر الربح البنك.

كما اتفقت دراسة (Ikram,Lohdi,2015) على عدم وجود علاقة معنوية بين الشمول المالي وربحية البنك، حيث هدفت الى دراسة تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في كراتشي ، وقد تم دراسة متغيرات ابعاد الشمول المالي " استخدام الخدمات والمنتجات المالية ،إمكانية الوصول إليها عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ونقاط البيع والخدمات المصرفية الإلكترونية وأجهزة الصراف الآلي وتكلفة الخدمات المالية وما إلى ذلك للقطاع المحروم وذو الدخل المنخفض والمحروم من السكان" ، وقد تم جمع البيانات من حجم العينة 149 مستجيباً ، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات إحصائياً، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي، وإحصائيات الارتباط، وإحصائيات الانحدار لاختبار فرضيات البحث.

اتفقت دراسة (الشحات،ابو ديار،2023) عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين إجمالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات الربحية للبنوك العاملة في مصر .

كما اثبتت دراسة (Yousef,2020) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمتغيرات الشمول المالي المستقلة (الادخار ، الاقتراض) على أداء المصارف التقليدية، والذي يفسر مستويات الشمول المتدنية في فلسطين في عدم ملائمة المنتجات المالية التقليدية - المبنية على أساس الفائدة - لمتطلبات الفئات المقصاة مالياً .

كما اتفقت دراسة (Kumar , Thrikawala , Acharya , 2022) أن أعداد حسابات القروض وأجهزة الصراف الآلي لا تؤثر على ربحية البنوك ، حيث استخدمت الدراسة عينة مكونة من 122 بنكاً يابانياً في الفترة من 2004 إلى 2018 للتحقيق في ما اذا كان الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك .

وقد اتفقت دراسة (Al-Eitan,Al-Own,Khalid,2022) أنه لم يكن لعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي أي تأثير كبير على ربحية البنك ، حيث هدفت الى دراسة ما إذا كان الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك وقد تم في هذه الدراسة فحص بيانات 13 بنكاً أردنياً من عام 2009 إلى عام 2019 .

ايضا دراسة (JOUINI,TALHA,OBEID,2021) حيث لم تجد أى دليل على وجود آثار كبيرة لتوزيع أجهزة الصراف الآلي و عدد فروع البنك على العائد على الأصول ، وذلك من خلال دراسة أثر الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي لمجموعة من 11 دولة عربية خلال الفترة 2013-2019 في إطار بيانات اللوحة الديناميكية بالإضافة إلى مؤشرات الشمول المالي، وتكشف الدراسة أن العوامل الخاصة بالبنك هي الأكثر تأثيراً على ربحية البنوك، وبدرجة أقل متغيرات الاقتصاد الكلي.

- التعليق على الدراسات السابقة :

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة وعلى حد علم الباحثين أن هناك ندرة للدراسات التي تبنت تأثير الشمول المالي على الربحية في البنوك المصرية، فقد تبنت دراسة الشحات، ابو الديار،2023 تأثير المتغيرين في وقد توصلت الدراسات El Kamash,2023البنوك المصرية، وايضا دراسة عمر، حماد، فهمي، 2023 وكذلك

الى وجود علاقة معنوية بين الشمول المالى والربحية، وهناك دراسات اخرى مع اختلاف دولة التطبيق قد اتفقت على ذلك كدراسة شاهين، 2022 " ودراسة العبد الله، بوقرة، الحاج، 2022 " وايضا دراسة مصباح، 2021 . هناك دراسات قد تبنت دراسة أحد المتغيرين (الشمول المالى أو الربحية) دون تأثيره على الآخر، حيث انه يتضح من عرض الدراسات السابقة انه يوجد دراسات تبنت دراسة المتغير المستقل " الشمول المالى " وتأثيره على متغيرات تابعه اخرى مثل " حجم الاقتصاد غير الرسمي، تعزيز نمو الاقتصاد، الاستقرار المالى، القدرة التنافسية، الدعم في الاقتصاد المصري، الاداء المصرفي " وذلك يتبين في دراسات مثل دراسة عبد المجيد، مهران، عواد، 2023 " ودراسة فتح الباب، 2023، " دراسة السيد، 2023، " دراسة عوض، 2021، " دراسة عليوة، العشي، ماضي، 2021 " وغيرها من الدراسات الاجنبية والذى اجمعت على وجود تأثير للشمول المالى مما يدعم أهمية تبني الشمول المالى .

وقد استعرضت الباحثة بعض الدراسات التى تبنت المتغير التابع فقط " الربحية " وذلك للوقوف على محددات قياس الربحية والاستفادة من ذلك لقياس الربحية للبنوك المختارة بالدراسة الحالية التى تتبنى منهج الشمول المالى.

وهذه الدراسات مثل "دراسة القحطاني، 2024" ، " دراسة الرقيبات، 2019 " والدراسات الاجنبية الاخرى، والتى "ROA-ROE اجمعت على ان الربحية تقاس بمعامل"

كما استعرضت الباحثة بعض الدراسات التى تبنت تأثير استخدام التكنولوجيا المالية والاستثمار والابتكار في الخدمات المالية وتأثير ذلك على ربحية البنوك، مثل دراسات " رشوان، قاسم، 2023 " فاطنة، مسعودة، 2022 " وديع، متولى، 2021 " بخيت، عزالدين، عوض، 2018 " اسماعيل، 2018 " وقد اجمعت تلك الدراسات على وجود تأثير ايجابي للخدمات المالية وابتكارها على الربحية ، فيما عدا دراسة "رضا، 2018" التى اظهرت وجود علاقة عكسية بين حجم استخدام أجهزة الصراف الآلي والعائد على المبيعات وبين قيمة التحويلات والعائد على حقوق الملكية.SMS المالية الالكترونية والعائد على الأصول و بين خدمة الرسائل القصيرة

- استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التى تبنت المتغير المستقل " الشمول المالى " في أهمية وتأثير الشمول المالى علي ربحية البنوك وتأثير ذلك على الاقتصاد القومي ككل ، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات التى اوضحت محددات الربحية بالبنوك على المؤشرات المستخدمة لقياس الربحية " العائد على الأصول ROA " و " العائد على حقوق الملكية ROE " والتى توضح مدى تأثير الشمول المالى على ربحية البنوك.

بينما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في البلد وبنوك التطبيق، فالدراسة الحالية يتم تطبيقها في مصر على البنوك المصرية، كما اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المتغير التابع وذلك لان معظم الدراسات تبنت دراسة المتغير المستقل " الشمول المالى " على متغير اخر وليس متغير الدراسة الحالية وهو " الربحية بالبنوك المصرية " وذلك فيما عدا دراسات " الشحات ، ابو الديار، 2023 " " دراسة

" حيثوا تناولوا تأثير المتغيرين والتطبيق على El Kamash,2023، عمر، حماد، فهمي، 2023 " وايضا " دراسة البنوك المصرية.

■ الفجوة البحثية :-

بناء على استعراض الدراسات السابقة فقد لوحظ أن بعضها إتفق على وجود علاقة معنوية موجبة بين الشمول المالي والربحية، بينما توصل البعض الآخر الى وجود علاقة معنوية سالبة بينهما، في حين أن المجموعه الثالثة من الدراسات قد اثبتت عدم معنوية العلاقة بينهما، مما يشير الى إستمرار الجدل العلمي حول طبيعه العلاقة بين الشمول المالي والربحية وهو ما يمثل فجوة بحثية تتيح الفرصة لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

■ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :-

سعت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير تطبيق الشمول المالي على الربحية بالبنوك المصرية، مع ندرة الدراسات التى تطرقت الى نفس موضوع الدراسة، وقد تلاحظ أن الدراسات السابقة قد عرضت تأثير تطبيق الشمول المالي على أداء البنوك ، بينما عرضت دراسات اخرى تأثير السياسات النقدية على المتغير التابع " الربحية " ، لذا تعد هذه الدراسة على حد علم الباحثين من الدراسات القليلة في هذا المجال المطبقة على البنوك المصرية.

■ مشكلة الدراسة:

في ضوء مراجعه الدراسات السابقة فقد تبين وجود فجوة بحثية Research Gap تتمثل في ندرة الدراسات التى تناولت موضوع الدراسة " تأثير تطبيق الشمول المالي على ربحية البنوك: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري " ، أى أنه هناك ندرة في الدراسات العربية السابقة التى جمعت بين تأثير الشمول المالي والربحية بالبنوك المصرية، ونظراً للاهمية التى يحتلها الشمول المالي في الالونة الاخيريه وإهتمام البنك المركزى المصري للتعاون مع كافة مؤسسات الدولة لدعم إستراتيجية الشمول المالي، لذا فقد تبين الحاجه إلى دراسة مدى تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك، لذا تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل التالى وهو ما هو تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك المصرية ؟

■ أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة لتحقيق الاهداف التالية :

- 1- بيان تأثير أبعاد الشمول المالي الذى تتبناه البنوك المصرية على ربحية البنوك.
- 2- دراسة العلاقة بين الشمول المالي و الربحية بالبنوك المصرية .
- 3- التوصل لإطار يدرس دور الشمول المالي وتأثيره على الربحية بالبنوك المصرية .

4- تقديم بعض التوصيات المهمة التي تسهم في تفعيل دور الشمول المالي لتحقيق الربحية بالبنوك المصرية.

■ أهمية الدراسة :

للدراسة أهمية نظرية (علمية) وايضا أهمية تطبيقية (عملية) كما سيتم توضيحه .

■ الأهمية النظرية (العلمية) :

ترجع أهمية الدراسة الحالية الى :

- 1- قياس أهمية تطبيق أبعاد الشمول المالي الذي تتبناه البنوك المصرية وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تكنولوجية متطورة عبر الانترنت و الفروع الرقمية، مما سيحسن من تجربة العملاء ومواكبة وتلبية احتياجاتهم المتزايدة ، مما يكسبهم سوقاً يضمن تدفقاً مستداماً لليرادات في المستقبل.
- 2- قياس تأثير تطبيق الشمول المالي على تحسين ربحية البنوك المصرية.
- 3- قياس تعزيز أهمية الشمول المالي .
- 4- المساهمة في سد الفجوة البحثية التي تختبر تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك المصرية.

■ الأهمية التطبيقية (العملية) :

للقطاع المصرفي المصري دور كبير في رفع معدل النمو الاقتصادي في مصر، وذلك لأن مؤشرات الأداء المصرفي المصري سواء المتعلقة بالكثافة المصرفية، السيولة، ومؤشرات كفاية رأس المال، جودة الأصول، الوساطة المالية، الربحية، أو غيرها توضح أن القطاع المصرفي يمتاز أدائه بالكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية، الاستمرار في تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية، تعميق وتوسيع الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار. لذلك فإن الأهمية العملية تكمن في :

- 1- مساعدة البنوك والمحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمي المعلومات و الفئات المهمشة، أو غير المستفيدين، أو القطاع غير الرسمي في الاهتمام بدور الشمول المالي و تأثيره على الربحية .
- 2- تزايد إهتمام الجهات الرقابية والمصرفية بالشمول المالي والذي أصبح محور إهتمام البنك المركزي المصري، ووزارة المالية، و الجهات الحكومية .
- 3- تحليل مؤشرات وأبعاد قياس الشمول المالي ، لتحسين وصول وإستخدام الخدمات المالية.

■ فروض الدراسة :-

هدفت هذه الدراسة الى إختبار تأثير تطبيق مؤشرات الشمول المالي على ربحية البنوك المصرية وذلك خلال الفترة من 2018 - 2023 ، وبناء على نتائج إختلاف الدراسات السابقة والفجوة البحثية التي أظهرتها ، فقد تم تقسيم الفروض الى فرضين كما يلي :

- الفرض الاول : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي على معدل العائد على الاصول بالبنوك محل الدراسة .

- الفرض الثاني : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك محل الدراسة .

■ متغيرات الدراسة :

■ المتغير المستقل: الشمول المالي :

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" " Global financial development report " على أنه نسبة الاشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية .

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الافراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الابعاد. أما تعريف مجموعة العشرين (G 20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ".

■ أبعاد الشمول المالي :

أنفق قادة مجموعة العشرين G20 مع توصية الشراكة العالمية للشمول المالي GPFي على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، هذه المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهم : (محمود، ايه، 2021)

- الوصول إلى الخدمات المالية Access to Financial Services

تعريفه : القدرة على الوصول الى المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية .

- استخدام الخدمات المالية Usage of Financial Services

تعريفه : القدرة على استخدام المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية .

- جودة الخدمات المالية Quality of The Service Delivery

تعريفها : هي مقياس للدرجة التي يرقى اليها الخدمة المقدمة للعملاء ليقابل توقعاتهم ، لذا فان تقديم خدمات ذات جودة متميزة يعنى تطابق مستوى الجودة الفعلى مع توقعات العملاء لابعاد جودة الخدمة .

قام الباحثان باستبعاد البعد الخاص بجودة الخدمات المالية وذلك نظراً لعدم توافر بيانات كمية عن البعد، وبناء عليه سيتم قياس المتغير المستقل في هذه الدراسة " الشمول المالي "من خلال أبعاده وهى (الوصول للخدمات المالية - استخدام الخدمات المالية - العمق المالي - المؤشر العالمي للشمول المالي) - العمق المالي

يشير مفهوم العمق المالي الى مدى توفير الخدمات المالية واتاحتها للاستخدام او التعامل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (طرشي ، 2019) فالعمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين في الاسواق المالية وكذا يقيس مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد .

وعرف ايضا العمق المالي انه هو عملية متعددة الأبعاد والأطراف تهدف إلى توسيع حجم ونشاط المؤسسات المالية الوسيطة من خلال توسيع تشكيلة الخدمات والأدوات المالية (العبيدي، 2020)، جدير بالذكر أنه يتم قياس العمق المالي من خلال نسبة المعروض من النقود الى الناتج المحلي الاجمالي.

- المؤشر العالمي للشمول Global Index

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات العالمية التي تهدف إلى الحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي (Global Index) من المصادر الأكثر موضوعية، حيث صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي عام 2011 و تم إصدار النسخة الثانية عام 2015 والنسخة الأخيرة عام 2018 وتشتمل على البيانات المتعلقة بعام 2017، وتتيح هذه البيانات معلومات حول إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وبيانات أيضاً حول استخدام التكنولوجيا المالية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ووفقاً لنتائج المؤشر في عام 2017 تصدرت كل من الدنمارك، فنلندا، السويد، نيوزيلندا، النرويج الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100% من الشمول المالي (بن موسى، 2018).

■ المتغير التابع: الربحية :

■ تعريف الربحية :

تعد الربحية أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد الاموال ، وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الارباح التي تحققها المنشأة من الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الربح للحكم على كفاءة البنك التجارى. وتعتبر الربحية المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الاسواق المصرفية وجودة اداراته (الصمادي ، 2018)

ويحتل مفهوم الربحية مكانة مهمة لمختلف الأعمال التجارية فالإرباح هي الهدف الأساسي التي تسعى إليها الشركات والمؤسسات المالية، إذ من خلالها يتم قياس كفاءة العمل وكلما زاد حجم الأرباح زادت كفاءة المؤسسة وانخفضت المخاطر.

■ أبعاد الربحية :

■ العائد على الأصول (ROA) :

هو مؤشر على مدى كفاءة الإدارة في البنك التجاري في استخدام إجمالي أصولها لتحقيق الأرباح . ويتم قياسه من خلال قسمه صافي الدخل على متوسط مجموع الأصول. (الصمادي، 2018)
كما أنه يعرف على أنه قدره الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي. (بن ختو ، 2018)

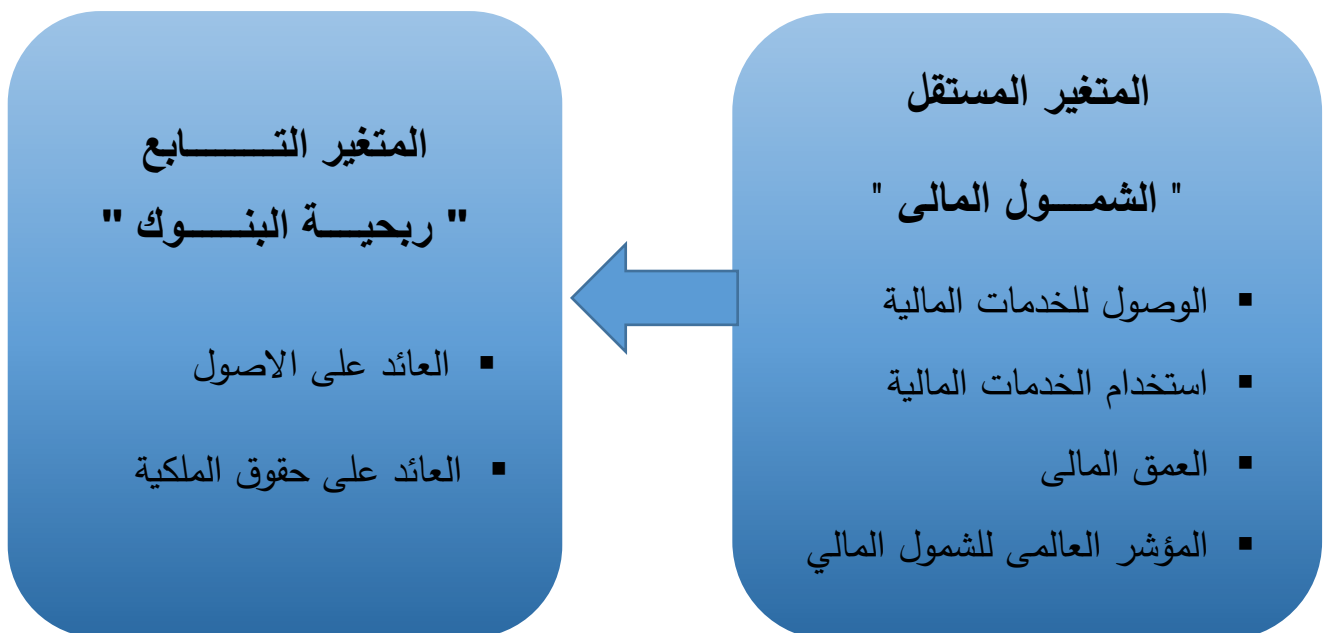
■ العائد على حقوق الملكية (ROE) :

هو مقياس لكفاءة البنك التجاري في توليد الأرباح من خلال أموال المساهمين التي استثمرت فيه وهو عبارة عن صافي الدخل بعد الضرائب على متوسط حقوق الملكية . (الصمادي، 2018)
و هو مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر (بن ختو، 2018)

■ نموذج الدراسة :

يوضح الشكل التالي رقم (1) نموذج الدراسة " متغيرات وأبعاد الدراسة " وتتكون من المتغير المستقل " الشمول المالي " بأبعاده والمتغير التابع " الربحية " بأبعادها.

شكل يوضح نموذج الدراسة " متغيرات وأبعاد الدراسة "



شكل رقم (1)

المصدر: اعداد الباحثين

■ معادلة نموذج الدراسة :

يتكون نموذج الدراسة من معادلتين نظراً لقياس المتغير التابع وهو الربحية بمقياسين هما معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على النحو التالي :

$$ROA = a + b_1 \text{Access} + b_2 \text{Usage} + b_3 \text{depth} + b_4 \text{global} + e$$

$$ROE = a + b_1 \text{Access} + b_2 \text{Usage} + b_3 \text{depth} + b_4 \text{global} + e$$

Where:

ROA = معدل العائد على الاصول

ROE = معدل العائد على حقوق الملكية

a = ثابت النموذج

b 1: b3 = معاملات الانحدار

Access = المتغير المستقل الاول وهو الوصول للخدمات المالية

Usage = المتغير المستقل الثاني وهو استخدام الخدمات المالية

Depth = المتغير المستقل الثالث وهو العمق المالى

Global = المتغير المستقل الرابع وهو المؤشر العالمى للشمول المالى

e = الخطأ العشوائى للنموذج

■ مقاييس متغيرات الدراسة: -

- مقاييس متغيرات الدراسة:-

للإجابة على مشكلة الدراسة فقد تم تصميم نموذج فرضي يربط بين متغيري الدراسة، وقد قام الباحثين باختيار المقاييس التى يتوفر عنها بيانات بالبنوك المصرية المدرجة بالبورصة المصرية ويوضح الجدول التالى رقم (2) كيفية قياس متغيرات نموذج الدراسة.

جدول رقم (2)

جدول يوضح مقاييس متغيرات وابعاد الدراسة

المتغير	التعريف	المقياس	المراجع
المتغير المستقل :- الشمول المالي :-			
1- الوصول للخدمات المالية	القدرة على استخدام المالية من المؤسسات الرسمية من خلال التكنولوجيا الحديثة بحيث تتيح الوصول للخدمات المالية في أى وقت يحتاجه العميل عبر استخدام الهواتف المحمولة والانترنت (الحسان، 2022)	- عدد فروع البنك . - عدد ماكينات الصراف الالى لكل 1000 كيلو متر مربع.	بن الضب، 2019
2- استخدام الخدمات المالية	مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذى يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (الحسان، 2022)	- عدد العملاء الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب.	بن الضب، 2019
3- العمق المالى	يشير مفهوم العمق المالى الى مدى توفير الخدمات المالية واتاحتها للاستخدام او التعامل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (طرشي ، 2019)	- عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهى تقيس نسبة السيولة في الاقتصاد إذ تشمل (M2) النقد بمعناه الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع الأجلة والتوفير والودائع الادخارية الخاصة لدى البنوك التجارية.	العبيدى، 2020
4- المؤشر العالمى للشمول	يعد المؤشر العالمى للشمول المالى مصدراً للبيانات الذى يتيح تحليلاً عالمياً واقليمياً على مستوى البلدان ويشمل بيانات من 148 دولة.	• نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالى.	عبد الحميد، 2023
المتغير التابع :- الربحية :-			
1- معدل العائد على	هو مؤشر على مدى كفاءة الادارة في البنك التجارى في استخدام إجمالى أصولها لتحقيق الارباح .	ويتم قياسه من خلال قسمه صافي الدخل على متوسط	الصمادي، 2018

الاصول	مجموع الاصول.	
2- معدل العائد على حقوق الملكية	هو مقياس لكفاءة البنك التجارى في توليد الارباح من خلال أموال المساهمين التى استثمرت فيه .	ويتم قياسه من خلال قسمه صافي الدخل بعد الضرائب على متوسط حقوق الملكية .
	الصمادي، 2018	

المصدر: اعداد الباحثين

■ منهجية الدراسة :

تم الاعتماد على المنهج العلمي لعرض الإطار النظري والدراسات السابقة للتوصل للفجوة البحثية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لأغراض الدراسة، إذ يعمل هذا المنهج على وصف خصائص الظاهرة موضوع الدراسة ونوعية التأثير بين المتغيرات، وتفسير وربط البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها وقياسها.

■ مجتمع الدراسة :-

يشمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية المصرية المدرجة بالبورصة المصرية، حيث تقوم البورصة المصرية بتقسيم القطاعات المدرجة بها الى عدد من القطاعات (18 قطاعاً) من ضمنها قطاع البنوك وذلك طبقاً لتقرير البورصة المصرية السنوية بنهاية عام 2024، وفقاً لموقع البورصة المصرية على شبكة الانترنت <https://www.egx.com.eg/> وبلغت البنوك المدرجة بالبورصة المصرية في 2024/6/26 عدد (9) بنوك، ويوضح ذلك الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم (3)

جدول يوضح أسماء البنوك المدرجة بالبورصة المصرية (مجتمع الدراسة)

م	اسم البنك	كود رويترز	كود الترميم الدولي	تاريخ القيد	العملة	القيمة الاسمية
1	البنك التجاري الدولي - مصر CIB	COMI.CA	EGS60121C018	1995/02/02	ج.م.م	10
2	البنك المصري لتنمية الصادرات	EXPA.CA	EGS60241C014	1995/12/14	ج.م.م	10
3	بنك التعمير والاسكان	HDBK.CA	EGS60301C016	1983/09/13	ج.م.م	10
4	بنك القاهرة	BQDC.CA	EGS600K1C019	2017/02/19	ج.م.م	2
5	بنك قطر الوطني الاهلي	QNBA.CA	EGS60081C014	1996/07/03	ج.م.م	5
6	بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية	CANA.CA	EGS60231C015	1982/09/15	ج.م.م	10
7	بنك كريدي اجريكول مصر	CIEB.CA	EGS60041C018	1996/07/03	ج.م.م	4
8	البنك المصري الخليجي	EGBE.CA	EGS60182C010	1983/11/17	\$	1
9	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية - شركة مساهمة مصرية	SAIB.CA	EGS60142C014	1980/11/29	\$	10

المصدر: اعداد الباحثين طبقاً لبيانات البورصة المصرية

أوضح الجدول السابق اسماء البنوك "مجتمع الدراسة" وأكواد رويتر لكل بنك، كود الترميم الدولي لكل بنك، تاريخ القيد في البورصة المصرية، وعملة التعامل سواء بالجنية المصري او الدولار وايضا القيمة الاسمية للسهم لكل بنك كما هو منشور في موقع البورصة المصرية.

■ عينة الدراسة :-

تم تحديد عينة الدراسة من البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة المصرية والتي تتوفر بياناتها في شكل سلسلة زمنية ربع سنوية تغطي سته سنوات متتالية خلال الفترة من (2018 - 2023) ويتم اعداد القوائم المالية من يناير وتنتهي في ديسمبر من كل عام، وتتوفر بها شروط اختيار عينة الدراسة وهي :

- بنوك مسجلة بالبورصة المصرية ويتم تداول اسهمها بها.
- التداول بالجنيه المصري.
- البيانات متصلة خلال فترة الدراسة.
- توحيد فترة أعداد القوائم المالية.
- لم يتعرض البنك لحالات استحواذ.
- لم يتم تغيير اسم البنك .

وقد تم استثناء البنوك بخلاف عملة الجنيه المصري و البنوك الاسلامية وذلك لطبيعتها الخاصة والتي تعتمد على المربحة، والبنوك التي تختلف في فترات اعداد القوائم المالية. وعلية تبين أن البنوك الموجودة خلال الفترة من 2018 حتى 2023 كاملة وتتوافر عنها بيانات وتم جمع البيانات عنها على أساس القوائم المالية ربع سنوية هي 6 بنوك، ليبلغ عدد المشاهدات 6 سنوات $\times 4$ ربع = 24 مشاهدة لكل بنك، وذلك بإجمالي عدد مشاهدات $6 \times 24 = 144$ مشاهدة.

■ بيانات الدراسة :-

تخص التأصيل العلمي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من خلال الاطلاع على المراجع والكتب والدوريات والدراسات والرسائل العلمية الماجستير والدكتوراه من خلال بوابة بنك المعرفة <https://www.ekb.eg> ، و <https://scholar.google.com/> وكذلك البيانات الكمية لمتغيرات الدراسة والتي لاغراض الدراسة التطبيقية والتحليل الاحصائي والتي يتم الحصول عليها من القوائم المالية من البنوك بعينة الدراسة وذلك من خلال مواقع البنوك الالكترونية وايضا بعض البيانات من خلال موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg، بالإضافة الى التقارير المنشورة الخاصة بالشمول المالي وكذا النشرات الاحصائية الشهرية المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg/> وشركة مصر لنشر المعلومات (EGID) www.egidegypt.com، كما تم الرجوع للبيانات المنشورة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي <https://mped.gov.eg> .

■ حدود الدراسة :-

- الحدود الزمنية :

تمت الدراسة على بيانات البنوك للفترة من 2018 الى 2023 وذلك بمعدل 6 سنوات على اساس ربع سنوى لعدد 6 بنك مسجل بالبورصة المصرية وطبقا لخصائص العينة الموضحة وذلك بإجمالي عدد 144 مشاهدة حتى تكون مناسبة للاختبار الاحصائي كسلسلة زمنية متصلة.

- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية (جمهورية مصر العربية) ، والتي توافرت فيها شروط عينة الدراسة.

- الحدود الموضوعية :

تقتصر الدراسة على متغير الشمول المالى كمتغير مستقل بالابعاد المذكوره بهذا الفصل ، بالإضافة الى متغير الربحية بالبنوك المصرية كمتغير تابع بالابعاد السابق ذكرها بهذا الفصل .

■ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم التعبير عن الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي Mean، والانحراف المعياري Std. Deviation، وأدنى قيمة Min وأعلى قيمة Max، والجدول (4) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (4)

جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
الوصول الى الخدمات المالية (عدد الفروع) X11	148.743	77.678	36	249
الوصول الى الخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الالى) X12	775.111	642.304	88	1840
استخدام الخدمات المالية X2	1594825.6	1149761.4	40000	3800000
العمق المالي X3	2.87	0.696	2.049	4.153
المؤشر العالمي للشمول X4	2.97	0.809	2.053	4.724
معدل العائد على الاصول Y1	0.007	0.003	0.001	0.017
معدل العائد على حقوق الملكية Y2	.064	0.025	0.011	0.133

المصدر: اعداد الباحثين

يتضح من الجدول (4): ما يلي:

- أن الوسط الحسابي لعدد فروع البنوك X11 بلغ حوالى (149) فرع بنك بانحراف معيارى قدره (78) تقريبا، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (36) ، (249) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد الفروع التي تمتلكها.

- الوسط الحسابي عدد ماكينات الصراف الالى لعينة الدراسة بلغ (775) بانحراف معيارى قدره (642) ، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (88) ، (1840) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد ماكينات الصرف الالى التي تمتلكها على مستوى جمهورية مصر العربية.

- الوسط الحسابي لعدد الذين لديهم حساب واحد على الاقل فى بنوك الدراسة بلغ (1594825) بانحراف معيارى قدره (1149761) ، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (40000) ، (3800000) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في عدد المستخدمين الذين لديهم حساب واحد على الاقل بمنظومة الشمول المالي.

-الوسط الحسابي لنسبة النقد الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (2.87%) بانحراف معيارى قدره (0.696%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (2.049%)، (4.153%) على التوالي.

-الوسط الحسابي لنسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (2.97%) بانحراف معيارى قدره (0.809%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (2.053%)، (4.724%) على التوالي.

- الوسط الحسابي لمعدل العائد على الاصول بلغ (0.7%) بانحراف معيارى قدره (0.3%) ، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (0.1%) ، (1.7%) على التوالي، وهذا يعني أن متوسط العائد على الاصول بالعينة يبلغ 1% تقريبا، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب الربحية التي قامت البنوك بتحقيق على الاصول خلال فترة الدراسة.

- الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية بلغ (6.4%) بانحراف معيارى قدره (2.5%) ، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (1.1%) ، (13.3%) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدنى وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب الربحية التي قامت البنوك بتحقيق على حقوق الملكية بالبنوك الموجودة بالعينة خلال فترة الدراسة.

■ مصفوفة الارتباط:-

اعتمدت الباحثة على معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وقياس معنوية هذا الارتباط حيث أشار Brooks (2008) إلى أن مصفوفة الارتباط المتعدد تستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات

المستقلة والمتغيرات التابعة، وتتراوح قيمة معامل ارتباط بيرسون ما بين (-1) $(+1)$ ، حيث تشير القيمة الموجبة إلى وجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين محل الدراسة، بينما تشير القيمة السالبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين محل الدراسة، أما معامل الارتباط الصفري يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرين نهائياً، والجدول (5) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (5)

جدول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغيرات	(1) ROA	(2) ROE
ROA	1.000	
ROE		1.000
الوصول الى الخدمات المالية (عدد الفروع) X11	-0.138	-0.116
	(0.100)	(0.165)
الوصول الى الخدمات المالية (عدد ماكينات الصراف الالى) X12	-0.220	-0.119
	(0.008)	(0.157)
استخدام الخدمات المالية X2	-0.125	-0.066
	(0.134)	(0.435)
العمق المالي X3	0.117	0.122
	(0.161)	(0.144)
المؤشر العالمي للشمول X4	0.139	0.155
	(0.096)	(0.063)

المصدر: اعداد الباحثين

يتضح من الجدول (5) ما يلي:

أولاً: عند دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

- أن ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول Y_1 ترتبط إيجابيًا بكل من بعد العمق المالي وبعد المؤشر العالمي للشمول، حيث بلغت معاملات الارتباط (0.117، 0.139) على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى 10% لبعد المؤشر العالمي للشمول، وغير معنوي لبعد العمق المالي. على الجانب الآخر، ترتبط ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول Y_1 عكسيًا ببعد الوصول للخدمات المالية بمؤشره وبعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معامل الارتباط (-0.138، -0.220، -0.125) وهذا الارتباط معنوي عند مستوى 1% و 10% لمؤشرات بعد الوصول الى الخدمات المالية، وغير معنوي لبعد استخدام الخدمات المالية.
- أن ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية Y_2 ترتبط إيجابيًا بكل من بعد العمق المالي وبعد المؤشر العالمي للشمول، حيث بلغت معاملات الارتباط (0.122، 0.155) على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى 10% لبعد المؤشر العالمي للشمول، وغير معنوي لبعد العمق المالي.

عكسيًا ببعد الوصول Y_2 على الجانب الآخر، ترتبط ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية -0.119، -0.116 للخدمات المالية بمؤشره وبعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معاملات الارتباط (وهذا الارتباط غير معنوي لمؤشرات بعد الوصول الى الخدمات المالية، وغير معنوي لبعد استخدام 0.066 الخدمات المالية.

■ اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي

قبل استخدام طريقة المربعات الصغرى في اختبار فروض الدراسة، لا بد من التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي، وبالتالي إذا تحققت هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطي نتائج جيدة ويمكن الاعتماد عليها، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطي نتائج متحيزة ومضللة، وتتمثل افتراضات نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي كما أوضحها (Brooks 2008) فيما يلي:

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera لتحديد ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بينما يتمثل الفرض البديل في عدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي. وفق (Brooks 2008) يُقبل الفرض العدم عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5%، بينما يُقبل الفرض البديل عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque-Bera أقل من 5%.

■ اختبار الارتباط الخطي المتعدد

تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (VIF) لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بنماذج الدراسة المختلفة. وأوضح (Gujarati 2003) أن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة تظهر عندما تكون قيمة VIF أكبر من ١٠.

■ اختبار عدم ثبات التباين

تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg لتحديد ما إذا كان هناك ثبات في تباين البواقي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في ثبات تباين البواقي، بينما يتمثل القرض البديل في عدم ثبات تباين البواقي، ويترتب على عدم ثبات التباين ظهور نتائج مضللة بشأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ويُقبل الفرض العدم إذا كان الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Pagan/Cook-Weisberg - Breusch أكبر من 5% بينما يقبل الفرض البديل إذا كان الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Breusch-Pagan/Cook-Weisberg أقل من 5% (Gujarati 2003)، والجدول (6) يوضح افتراضات نموذج الانحدار الخطي.

جدول (6)

جدول افتراضات نموذج الانحدار الخطي

Model	Test for Normality	Test for Multicollinearity	Test for Heteroscedasticity
	Jarque-Bera	VIF	Breusch-Pagan
(1)	Prob. = 0.2497	Mean VIF = 2.7	4.004
(2)	Prob. = 0.4004	Mean VIF = 2.768	2.008

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (6) ما يلي:

أولاً: أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي يتحقق في كل نماذج الدراسة، حيث كانت قيمة الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque-Bera أعلى من 5% (0.2497) للنموذج الأول، وبلغت للنموذج الثاني (0.4004) . ويمكن التغاضي عن هذا الافتراض طالما أن عدد المشاهدات أكبر من ٣٠ مشاهدة، حيث بلغ في هذه الدراسة عدد (144) مشاهدة.

ثانياً: كل نماذج الدراسة يتحقق فيها شرط استقلال المتغيرات المستقلة، حيث كان متوسط قيمة VIF للمتغيرات المستقلة في كل النماذج أقل من 10 (2.70، 2.768) على التوالي.

ثالثاً: يتحقق شرط ثبات التباين في كلا من النموذجين الأول والثاني حيث بلغت قيم ثبات التباين (4.004، 2.008) على التوالي. وفي ضوء ما سبق يتم الاعتماد على نموذج OLS.

■ اختبار فروض الدراسة: -

■ اختبار الفرض الأول:-

لاختبار الفرض الأول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي على معدل العائد على الاصول بالبنوك محل الدراسة، فقد تم قياس الشمول المالي بأبعاده (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول) على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الاصول، تم إجراء انحدار للنموذج الأول التالي، وهذا النموذج يعتمد على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الاصول (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول (7) يوضح انحدار النموذج الأول .

(Model 1)

جدول رقم (7)
اختبار الفرض الأول

النموذج الاول			المتغيرات
مستوى المعنوية	قيمة t	معامل الانحدار	
*	-1.82	-0.0000121	X11 (عدد الفروع)
***	-4.18	-0.00000301	X12 (عدد ماكينات الصراف الالى)
***	8.13	0.0020827	X2 (عدد العملاء)
**	-2.32	-0.0054052	X3 (العمق المالي)
***	2.60	0.0052187	X4 (المؤشر العالمي للشمول المالي)
***	-5.45	-0.0176375	Constant
18.58			قيمة F
0.0000			احتمالية F
0.4024			معامل التحديد R-squared
***p<.01, **p<.05, * p<.1			

المصدر: اعداد الباحثين

تشير نتائج اختبار الفرض الأول الواردة بالجدول (7) إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بسبب انخفاض احتمالية F عن 5% ، وتشير النتائج أيضا إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.4024، وهذه النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (بعد الوصول للخدمات المالية، و بعد استخدام الخدمات المالية، و بعد العمق المالي، و بعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفسير نحو 40.24% من التغير الذي يحدث بربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول ، وباقي النسبة البالغة ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان. وبتحليل نتائج اختبارات t-Statistic ومعاملات الانحدار Coefficient الواردة بالجدول (6/5)، يتضح وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول وأبعاد الشمول المالي الآتية: بعد استخدام الخدمات المالية و بعد المؤشر العالمي للشمول المالي؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (0.0020827، 0.0052187) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول (0.0020827، 0.0052187) على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1%. وعليه، يمكن القول إن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات العائد على الأصول، مما ينعكس على زيادة ربحية البنوك.

على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول (6/5) وجود علاقة سلبية بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول وأبعاد الشمول المالي الآتية: بعد الوصول إلى الخدمات المالية بمؤشره (عدد فروع البنك و عدد ماكينات الصراف الآلي) و بعد العمق المالي؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (-0.0000121، -0.00000301، -0.0054052) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول (-0.0000121، -0.00000301، -0.0054052) على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 10% لمؤشر عدد فروع البنك وعند 1% لمؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي الخاص ببعد الوصول إلى الخدمات المالية. بينما التأثير معنوي عند مستوى معنوية 5% لبعد العمق المالي.

وعليه، يتم رفض الفرض الأول القائل بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على الأصول.

- اختبار الفرض الثاني

لاختبار الفرض الثاني بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية بالبنوك محل الدراسة، فقد تم قياس الشمول المالي بأبعاده (الوصول للخدمات المالية،

واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول) على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، تم إجراء انحدار للنموذج الثاني التالي، وهذا النموذج يعتمد على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حق الملكية (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول (8) يوضح انحدار النموذج الثاني.

(Model 2)

جدول رقم (8)
اختبار الفرض الثاني

النموذج الثاني			المتغيرات
مستوى المعنوية	قيمة t	معامل الانحدار	
**	-2.20	-0.0001333	X11 (عدد الفروع)
غير معنوى	-0.92	-0.00000609	X12 (عدد ماكينات الصراف الالى)
***	4.36	0.0102098	X2 (عدد العملاء)
***	-3.26	-0.0693607	X3 (العمق المالى)
***	3.50	0.0641716	X4 (المؤشر العالمى للشمول المالى)
	-1.44	-0.042743	Constant
7.39			قيمة F
0.0000			احتمالية F
0.2111			معامل التحديد R-squared
***p<.01, **p<.05, * p<.1			

المصدر: اعداد الباحثين

تشير نتائج اختبار الفرض الثاني الواردة بالجدول (8) إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بسبب انخفاض احتمالية F عن 5% ، وتشير النتائج أيضا إلى أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.2111، وهذه النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (بعد الوصول للخدمات المالية، و بعد استخدام الخدمات المالية، و بعد العمق المالي، و بعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفسير نحو 21.11% من التغير الذي يحدث بربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وباقي النسبة البالغة ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وبتحليل نتائج اختبارات t-Statistic ومعاملات الانحدار Coefficient الواردة بالجدول (8)، يتضح وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وأبعاد الشمول المالي الآتية: بعد استخدام الخدمات المالية و بعد المؤشر العالمي للشمول المالي؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (0.0641716، 0.0102098) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (0.0641716، 0.0102098) على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1%. وعليه، يمكن القول إن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات العائد على حقوق الملكية، مما ينعكس على زيادة ربحية البنوك.

على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول (8) وجود علاقة سلبية بين ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وأبعاد الشمول المالي الآتية: بعد الوصول الى الخدمات المالية بمؤشره (عدد فروع البنك و عدد ماكينات الصرف الآلية) و بعد العمق المالي ؛ حيث بلغت قيم معامل الانحدار (-0.0001333، -0.00000609، -0.0693607) على التوالي، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (-0.0001333، -0.0693607، -0.00000609) على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 5% لمؤشر عدد فروع البنك الخاص ببعد الوصول الى الخدمات المالية. بينما التأثير معنوي عند مستوى 1% لبعد العمق المالي.

بينما التأثير غير معنوي لمؤشر عدد ماكينات الصرف الآلية ببعد الوصول الى الخدمات المالية. وعليه، يتم رفض الفرض الثاني القائل بأنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك فيما عدد ماكينات الصرافة التي اوضحت تأثير غير معنوي.

- ملخص نتائج اختبار الفروض

اهتمت الدراسة الحالية بقياس تأثير الشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي على ربحية البنوك بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2018-2023 وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول التالي رقم (9)

جدول رقم (9)

جدول ملخص نتائج التحليل لنماذج الدراسة

المتغيرات		النموذج الأول (Y1) (معدل العائد على الاصول)		النموذج الثاني (Y2) (معدل العائد على حقوق الملكية)	
اتجاه التأثير	معنوية التأثير	اتجاه التأثير	معنوية التأثير	اتجاه التأثير	معنوية التأثير
بعد الوصول للخدمات المالية (عدد فروع البنك)	-	معنوي	-	معنوي	-
بعد الوصول للخدمات المالية (عدد ماكينات الصرف الالى)	-	معنوي	-	غير معنوي	-
بعد استخدام الخدمات المالية	+	معنوي	+	معنوي	+
بعد العمق المالي	-	معنوي	-	معنوي	-
بعد المؤشر العالمي للشمول المالي	+	معنوي	+	معنوي	+
قيمة F	18.58	7.39			
احتمالية F	0.0000	0.0000			
معامل التحديد R-squared	0.4024	0.2111			

المصدر: اعداد الباحثين

نتائج اختبار فروض الدراسة: -

ومن الجدول السابق يمكن تلخيص نتائج اختبار فروض الدراسة كما يلي:

- 1 . رفض الفرض الاول القائل بعدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي) على ربحية

البنوك المقاسة بمعدل العائد على الاصول، حيث اثبت الاختبار وجود علاقة معنوية بينهما، مما يعنى قبول الفرض البديل.

2 . رفض الفرض الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأبعاد الشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، والعمق المالي، والمؤشر العالمي للشمول المالي) على ربحية البنوك المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أثبت الاختبار وجود علاقة معنوية بينهما، وذلك باستثناء عدد الماكينات التي اظهرت وجود علاقة غير معنوية، مما يعنى قبول الفرض البديل.

- مناقشة نتائج اختبارات الفروض :-

- الفرض الاول :-

حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared) 40.24% وتشير هذه النتائج الى ان المتغير المستقل بابعاده محل الدراسة (بعد الوصول الى الخدمات المالية - بعد استخدام الخدمات المالية - بعد العمق المالي - بعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفسير نحو 40.24% من التغير الذي يحدث في معدل العائد على الاصول المقاس بنسبة مجموع الاصول على صافي الارباح بعد الضراب وباقي النسبة البالغة 59.76% ترجع الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج مثل متغيرات الاقتصاد القومى (السياسة النقدية، التضخم، نسبة الاحتياطي الالزامى، سعر الفائدة، اسعار الصرف) ، وقد اثبت التحليل الاحصائي للبيانات وجود تأثير سلبي معنوى لبعدي الوصول للخدمات المالية والعمق المالي على معدل العائد على الاصول، بينما هناك تأثير ايجابي معنوى لبعدي استخدام الخدمات المالية والمؤشر العالمي للشمول المالي على معدل العائد على الاصول.

- الفرض الثاني :-

حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R-squared) 21.11% وتشير هذه النتائج الى ان المتغير المستقل بابعاده محل الدراسة (بعد الوصول الى الخدمات المالية - بعد استخدام الخدمات المالية - بعد العمق المالي - بعد المؤشر العالمي للشمول المالي) تستطيع في مجملها تفسير نحو 21.11% من التغير الذي يحدث في معدل العائد على حقوق الملكية المقاس بنسبة مجموع حقوق الملكية على صافي الارباح بعد الضراب وباقي النسبة البالغة 78.89% ترجع الى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج مثل متغيرات الاقتصاد القومى (السياسة النقدية، التضخم، نسبة الاحتياطي الالزامى، سعر الفائدة ، اسعار الصرف) ، وقد اثبت التحليل الاحصائي للبيانات وجود

تأثير سلبي معنوي لبعد (الوصول للخدمات المالية) المقاس بعدد الفروع، والعمق المالي على معدل العائد على حقوق الملكية، وسلبي غير معنوي لبعد (الوصول للخدمات المالية) المقاس بعدد ماكينات الصراف الآلي على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما هناك تأثير ايجابي معنوي لبعدي استخدام الخدمات المالية والمؤشر العالمي للشمول المالي على معدل العائد على حقوق الملكية.

- تفسير أسباب النتائج التي تم التوصل اليها في البنوك محل الدراسة: -

- البعد الاول من أبعاد الشمول المالي وهو بعد الوصول للخدمات المالية، والذي يشير الى القدرة على الوصول إلى المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية وقد تم قياسه ببعدين هما عدد فروع البنك - عدد الصرافات الآلية:

■ عدد فروع البنك:

تم التوصل الى وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد فروع البنك وبعدي المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في " معدل العائد على الاصول " و " معدل العائد على حقوق الملكية " . حيث أنه بالرغم من ايجابية توافر عدد فروع للبنك لتوفير الخدمات المالية وتلبية رغبة عملاء البنك، إلا أنه قد يؤثر على الربحية ويرجع ذلك الى قيمة التكاليف والانفاق التي يتحملها البنك، " مثل مصاريف المياه والانارة، والصيانة، وتكاليف الامن، بالإضافة الى تكلفة المرتبات والحوافز للعاملين بالفرع" مما يؤدي الى التأثير بشكل عكسي على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية.

■ عدد الصرافات الآلية:

تم التوصل الى وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد الصرافات الآلية للبنك و العائد على الاصول، بالرغم من ايجابية توافر عدد صرافات الية تخدم العملاء في جميع انحاء الجمهورية، لتوفير الخدمات المالية وتلبية رغبة عملاء البنك، إلا أنه قد يؤثر على معدل العائد على الاصول ويرجع ذلك الى قيمة تكاليف شراء الصرافات الآلية وتوفير الصيانة الدورية اللازمة، وهو ما يشير الى التوجه الى الاهتمام بتطوير الخدمات الالكترونية عن بعد " مثل المحافظ الالكترونية، واستخدام موقع البنك الالكتروني لتنفيذ العمليات المالية" مما يساعد في خفض التكاليف وزيادة الارباح، كما توصلت النتائج الى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين عدد الصرافات الآلية ومعدل العائد على حقوق الملكية، والذي يشير الى عدم تأثر أصحاب الملكية بعدد الصرافات الآلية.

- البعد الثاني من أبعاد الشمول المالي وهو بعد استخدام الخدمات المالية: -

والذي يشير الى القدرة على استخدام المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية والمتمثل في عدد حسابات العملاء بكل بنك، وقد تم التوصل الى وجود علاقة طردية معنوية بين استخدام

والخدمات المالية وبين بعدى المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في "معدل العائد على الاصول" و"معدل العائد على حقوق الملكية"، فزيادة أعداد عملاء البنك يؤدي الى ارتفاع معدلات ضخ السيولة، وايضا ارتفاع المحصل من العمولات والمصاريف، وكذا استخدم خدمات ومنتجات البنك الغير معلومة للعميل، مما يؤثر ذلك على الربحية.

• **البعد الثالث من أبعاد الشمول المالي وهو بعد العمق المالي: -**

يعكس مؤشر العمق المالي حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين في الاسواق المالية وكذا يقيس مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد والذي تم قياسه من خلال نسبة المعروض من النقود " السيولة " الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم التوصل الى وجود علاقة عكسية معنوية بين العمق المالي " السيولة" وبين بعدى المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في "معدل العائد على الاصول" و"معدل العائد على حقوق الملكية"، حيث ان انخفاض المعروض النقدي يؤثر على حجم الاستثمارات المتاحة والذي بدوره يؤدي لانخفاض معدلات الربحية بالبنوك.

• **البعد الرابع من أبعاد الشمول المالي وهو بعد المؤشر العالمي للشمول المالي: -**

حيث يعد مصدرا للبيانات الذي يتيح تحليلاً عالمياً واقليمياً على مستوى البلدان ويشمل بيانات من ١٤٨ دولة، ويهدف إلى الحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية واستخدام التكنولوجيا المالية بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، وتم قياسه بنسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي، وقد تم التوصل الى وجود علاقة طردية معنوية بين المؤشر العالمي للشمول المالي وبين بعدى المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في "معدل العائد على الاصول" و"معدل العائد على حقوق الملكية"، ويرجع تفسير ذلك الى أن نسبة الائتمان الممنوح يؤدي الى زيادة قيمة الفوائد والمصاريف والعمولات المحصلة مما يؤثر على معدلات الربحية.

توصيات الدراسة: -

تم بتقسيم التوصيات الى توصيتين، توصية طبقاً لنتائج الدراسة، وتوصية موجهة للقطاع المصرفي، كما هو موضح ادناه.

- التوصيات طبقاً لنتائج الدراسة، سيتم توضيحها بالجدول التالي: -

جدول رقم (10)

جدول ملخص التوصيات طبقا لنتائج الدراسة

م	النتيجة	التوصية	الجهة المنفذة
1	وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد فروع البنك وبعدي المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في " معدل العائد على الاصول " و " معدل العائد على حقوق الملكية ".	- الاستمرار في إعادة هيكلة عدد الفروع. - الاتجاه الى الخدمات الالكترونية عن بعد. - تطبيق برامج المحافظ الالكترونية.	البنوك محل الدراسة
2	وجود علاقة عكسية معنوية بين عدد الصرافات الالية للبنك والعائد على الاصول.	- المتابعة الدورية لصيانه الصرافات للحد من سوء الاستخدام. - تعزيز الاتجاه لاستخدام الخدمات البنكية عن طريق الاونلاين او التطبيقات المتاحة.	البنوك محل الدراسة
3	وجود علاقة طردية معنوية بين استخدام والخدمات المالية وبين بعدي المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في "معدل العائد على الاصول" و"معدل العائد على حقوق الملكية ".	- تشجيع العملاء على استخدام الخدمات المتاحة بالبنك. - الاهتمام بالحملات الدعائية والاعلانية لجذب مزيد من العملاء. - تطوير الخدمات الالكترونية عن بعد لامكانية فتح حسابات عن طريق الاونلاين.	البنوك محل الدراسة
4	وجود علاقة عكسية معنوية بين العمق المالي " السيولة" وبين بعدي المتغير التابع " الربحية " المتمثلين في "معدل العائد على الاصول" و"معدل العائد على حقوق الملكية ".	قدرة البنوك محل الدراسة على جذب المدخرات والودائع وتوجيهها للاستثمار من اجل التنمية المستدامة طبقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ للشمول المالي، والتي نعدها القاطرة للنهوض بالاقتصاد القومي وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي مما ينعكس على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي ايجابا وعلى اسعار الصرف، والذي يؤثر بدوره على خطط التنمية والتي تنعكس على المواطن.	قطاع الخزانة والائتمان والمخاطر بالبنوك محل الدراسة، وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي المصري

5	وجود علاقة طردية معنوية بين المؤشر العالمي للشمول المالي وبين بعدى المتغير التابع " الربحية "	الاهتمام بالاطلاع وتحليل البيانات الدورية التي يوفرها البنك الدولي والبنك المركزي المصري للمؤشر مما يدعم متخذى القرار بالبنوك محل الدراسة للعمل على زيادة نسبة العملاء من المدخرين والمقترضين. وكذا زيادة جذب العملاء للانضمام للجهاز المصرفي عن طريق استخدام حسابات لتحويل مرتباتهم والتسويق لمنتجات التأمين البنكي والبطاقات المدفوعة مقدما والمحافظ الالكترونية ووسائل الدفع والتحصيل الالكتروني.	قطاعات تكنولوجيا المعلومات، قطاع البحوث والتطوير بالبنوك محل الدراسة
---	---	--	---

المصدر: اعداد الباحثين

المصادر والمراجع

أولاً: مصادر عربية: -

1. إسماعيل، أحمد طالب، وياسين، جهاد (2018). The Impact of Banking Financial Services Innovations on the Development of the Financial Sector in Palestine (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1235798>
2. بخيت، م. ب. ا. م.، محمد بهاء الدين محمد، عزالدين، اسر حسن يوسف، عوض، & عبد المنعم سعد عبد ربه. (2018). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على ربحية البنوك التجارية. مجلة البحوث المحاسبية. 216-166 ، 5(2) ,
3. برماتي، فاطنة، اعميرة، مسعودة، سيد اعمر & زينب/مؤطر. (2022). أثر الصيرفة الإلكترونية على ربحية البنوك (Doctoral dissertation), جامعة احمد دراية _ ادرار.
4. البكل، أحمد سعيد كرم، والحداد، إيمان فاروق السيد. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، مج15، ع14، 155. 192 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1294920>
5. بن الضب، & ياسين. أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012 (Doctoral dissertation).
6. بن ختو، الطاهر، وبوخلالة، سهام. (2018). محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك "BNA-BEA-AGB-SGA" خلال الفترة 2009-2016 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1147500>
7. بن موسى، محمد، قمان، & عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale, 13(3), 242-261
8. البنوي، عمر إبراهيم عبدالرحمن، و السامرائي، قحطان عبد سعيد. (2019). أثر إجمالي ودائع العملاء على ربحية البنوك التجارية الأردنية. مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث الإدارية، مج3، ع1، 101. 118. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1091979>

9. ثمان, ياسمين مجدى رجب, صالح & محمد أحمد محمد. (2021). تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الإستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية, 5(1), 1018-1046
10. جعفر, حنان علاء الدين عبد الصادق. (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, ع1, 487. 520 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1066085>
11. حداد, ايهم, و خرابشة, بثينة عليان (2020). Financial Inclusion and Banks' Stability: Evidence from Jordanian Commercial Banks' (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك, إربد. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1119218>
12. الحسان, عبداللطيف حسني عد اللطيف, و الطاهات, صقر سليمان يوسف. (2022). أثر الشمول المالي على الأداء المصرفي في ظل وجود بيئة الرقابة التنظيمية في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت, المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1305865>
13. الحموري, محمد يحيى, و العيطان, غيث ناصر محمد. (2019). العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت, المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1094450>
14. رشوان, عبد الرحمن محمد, قاسم & زينب عبد الحفيظ. (2023). أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) على دعم الميزة التنافسية للبنوك. المجلة الأكاديمية للعلوم الإجتماعية, 2(1), 82-96
15. الرقيبات, غازي عبد المجيد سهو. (2015). محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية. المجلة العربية للإدارة, مج35, ع1, 307. 334 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/795067>
16. شاهين, أحمد يحيى محمد, الشرفا, ياسر عبد طه, و شاهين, علي عبدالله أحمد. (2020). مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية (غزة), غزة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1358985>
17. الشحات, ن. ر. م., نظير رياض محمد, عبدالعزيز السيد أبوالديار & محمد. (2023). تأثير الشمول المالي على الربحية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. 863-907, 2(4),

18. شحادة، عبد الرزاق قاسم، الخواجة، حنين، حميدان، عبد الناصر احمد، والزيود، إبراهيم غالب. (2022). التكنولوجيا المالية وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، ع10، 283. 303. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1369777>
19. شنب، صورية، و بن لخضر، السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ع6، 104 - 129. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/960563>
20. صديق، معاذ صفوت محمد، الخواص، أحمد مرسى أحمد، و مصطفى، أبو بكر فكري. (2022). Effect of Financial Inclusion on Banking Performance. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع3، 554. 578. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1388504>
21. صفوت محمد، م. & معاذ. The Effect of Financial Inclusion On Banking Performance. مجلة الدراسات المالية والتجارية. 554-578، (3) 32، (2022).
22. الصمادي، تقوى مصطفى عبدالله، و أبو شنب، سامح عبدالكريم محمود. (2018). أثر أدوات السياسة النقدية على ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/916488>
23. طواهرير & رضا. تأثير الخدمات المصرفية الالكترونية على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2011-2016. (Doctoral dissertation). AGB
24. عادل محمد المهدي، ش. (2023). تقييم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة. 283-322، (2) 53،
25. عبد القادر، ه. م. & هيثم محمد. (2019). مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة 2005 الي 2018. مجلة البحوث الإدارية. 74-98، (3) 37،
26. عبد المجيد، م. م.، محمد محمد، مهران، حسني حسن، بسيوني، محمد سعيد & ... محمد إبراهيم. (2023). الشمول المالي ودوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة (2000-2020). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، (2) 4، 65-91.
27. العبدالله، شادى يوسف، بوقرة، إيمان، و حاج موسى، منصورى. (2022). أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة (2008-2019). مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مج18، ع29، 211. 222. - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1274765>

28. عثمانية، أمينة، بولقمح، كاميليا، (2020). الشمول المالي وتأثيره على تعزيز الاستقرار المالي -دراسة حالة الدول العربية للفترة 2010-2016. الاقتصاد والتنمية، 8(1)، 5-20.
<https://asjp.cerist.dz/en/article/201496>
29. عمر، آلاء محمد عبدالفتاح أحمد، حماد، مصطفى أحمد، و فهمي، صبري صموئيل. (2023). أثر تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي واستمرارية الأرباح في البنوك: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، مج27، ع3، 265. 301. - مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1417032>
30. عوض، آية عادل محمود، محمود، منصور حامد، و فراج، ثناء عطية. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع3، 370. 394. - مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1209356>
31. عياشية، بوودن، 2023. الياس، . أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي،. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم. البوا. قي، سنة. 2121. _ . 2121. ص. 21. 3.
32. فتح الباب، ا. ا. ع. ا.، & اسامه السيد عبد المقصود. (2023). الشمول المالي للخدمات المالية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4(2)، 845-873.
33. القاضي، ا. (2018). الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(4)، 25-82.
34. القحطاني، تغريد ظافر ناجي، و فانوس، نادر ألبير. (2024). محددات الربحية في البنوك العربية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع1، 227. 266. - مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/1458735>
35. م. هشام كامل ماضي، محمد مروان العشي & رواء نافذ عميو. (2021). أثر الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية (2018-) دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فمستطين . Al-Anbar University Journal of Economic & Administration 20 Sciences, 13(2).
36. محمد طرشي، محمد ترقو & نبيل بوفليج. (2018). أثر العمق المال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)، 109-137، 34(4)، Les Cahiers du CREAD. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101250>

37. مروي، قاسمي & دنيا، ترايكية. (2021). دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية (Doctoral dissertation, 2019–2011) جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريبرج كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
38. وجدى، أ. & .متولى، م. (2021). تأثير الاستثمار فى التكنولوجيا المالية على ربحية و ريادة الوحدات المصرفية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 49-1، (3)22.
39. ياسر عبد طه الشرف & أحمد يحيى محمد شا. (2022). تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين ن. Global Journal of Economics & Business, 12(5).
40. يوسف، محمود الحاج. (2020). أثر الشمول المالي على أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، مج8، ع4، 1-36 -
مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1424063>

ثانياً: مصادر أجنبية: -

1. Al-Chahadah, A. R., Refae, G. A. E., & Qasim, A. (2020). The impact of financial inclusion on bank performance: the case of Jordan. International Journal of Economics and Business Research, 20(4), 483–496.
2. Al-Eitan, G. N., Al-Own, B., & Bani-Khalid, T. (2022). Financial inclusion indicators affect profitability of Jordanian commercial Banks: Panel data analysis. Economies, 10(2), 38.
3. Almaleeh, N.M. (2020). Financial Inclusion in Egypt: Does It Affect Banks' Profitability and Liquidity? International Finance and Banking.
4. El Adawi, L. M. A. S., & Hamid, A. (2019). Does Financial Inclusion Improve the Financial Performance of Commercial Banks in Egypt?: Pooled OLS Approach. الجزء الثاني-العدد1، 6(28-1)، مجلة البحوث المحاسبية.
5. Elkmash, M. R. M. (2023). The impact of Financial Inclusion on Bank Profitability and Economic Growth: Evidence from Egypt. المجلة العلمية للدراسات الإدارية والبحوث المالية والإدارية، 15(1)، 1-23.
6. Ikram, I., & Lohdi, S. (2015). Impact of financial inclusion on banks profitability: An empirical study of banking sector of Karachi,

Pakistan. International Journal of Management Sciences and Business Research, 4(10), 88–98

7. Issaka Jajah, Y., Anarfo, E. B., & Aveh, F. K. (2022). Financial inclusion and bank profitability in Sub-Saharan Africa. International Journal of Finance & Economics, 27(1), 32–44.

8. Jouini, J., & Obeid, R. (2021). Do Financial Inclusion Indicators Affect Banks' Profitability? Evidence from Selected Arab Countries. SSRN Electronic Journal.

9. Jungo, J., Madaleno, M., & Botelho, A. (2022). The effect of financial inclusion and competitiveness on financial stability: why financial regulation matters in developing countries? Journal of Risk and Financial Management, 15(3), 122.

10. Khatib, S. F., Hendrawaty, E., Bazhair, A. H., Rahma, I. A. A., & Al Amosh, H. (2022). Financial inclusion and the performance of banking sector in Palestine. Economies, 10(10), 247

11. Kumar, V., Thrikawala, S., & Acharya, S. (2022). Financial inclusion and bank profitability: Evidence from a developed market. Global Finance Journal, 53, 100609

12. Lawal, L., Abubakar, I.A., & Salau, R.A. (2021). FINANCIAL INCLUSION, MSMEs AND ITS IMPACT ON DEPOSIT MONEY BANKS PERFORMANCE IN NIGERIA.

13. Le, T. H., Chuc, A. T., & Taghizadeh-Hesary, F. (2019). Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia. Borsa Istanbul Review, 19(4), 310–322.

14. Maredza, A. (2015). Do capital requirements affect cost of intermediation?: Evidence from a panel of South African banks. The Journal of Developing Areas, 50, 35 – 51.

15. Mokaya, R.N., & Job Omagwa, P. (2018). FINANCIAL INCLUSION TOOLS AND PROFITABILITY OF SELECTED COMMERCIAL BANKS IN KENYA.

16. Mutinda, N. J., Jagongo, D., & Kenyanya, H. (2018). Financial inclusion innovations and financial performance of commercial banks in Kenya. *International Journal of Management and Commerce Innovations*, 5(2), 849–856.
17. Nada ،D. W. و ، Omar ،M. (2022). Estimate the Impact of Financial Inclusiveness on Economic Growth in Egypt: Econometric Study. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ع1 ، 263 - 292. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1275548>
18. Nguyen, T. D., & Du, Q. L. T. (2022). The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2040126
19. Oranga, O. J., & Ondabu, I. T. (2018). Effect of financial inclusion on financial performance of banks listed at the Nairobi securities exchange in Kenya. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 8(5), 624–649.
20. Sedera, R. M. H., Risfandy, T., & Futri, I. N. (2022). Financial inclusion and bank profitability: Evidence from Indonesia. *Journal of Accounting and Investment*, 23(3), 398–412
21. Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance: Evidence from Palestine
22. Wang, Y., Ali, M., Khaskheli, A.A., Khan, K.A., & Puah, C. (2022). The interconnectedness of financial inclusion and bank profitability in rising economic powers: evidence from heterogeneous panel analysis. *International Journal of Social Economics*.
23. Warsame, M.H., & Abdalla, Y.A. (2024). Impact of mobile financial services on financial inclusion: empirical insights from Kenya. *International Review of Economics*.
24. Yakubu, I. N., & Musah, A. (2024). The nexus between financial inclusion and bank profitability: A dynamic panel approach. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 14(2), 430–443

25. Yousef, M.H. (2020). The impact of financial inclusion on the performance of traditional banks – An analytical study on conventional banks listed on the Palestine Stock Exchange using the CAMELS model. مجلة جامعة فلسطين التقنية خضوري للأبحاث.

ثالثاً: مواقع الكترونية: –

<https://www.cbe.org.eg/>

<https://mped.gov.eg>

<https://www.cabinet.gov.eg/>

<https://www.idsc.gov.eg/>

<https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home>

<https://sa.investing.com>

<https://www.mubasher.info/markets/EGX/stocks/EFIH>

<https://egy.naeemonline.com/naeem/index.aspx>

<https://www.cibeg.com/>

<https://www.hdb-egy.com/>

<https://www.bdc.com.eg>

<https://www.qnbalahli.com>

<https://scbank.com.eg/>

<https://www.ca-egypt.com>

<https://www.egx.com.eg/>

<https://www.ekb.eg>

<https://scholar.google.com/>

www.egidegypt.com

<https://uomosul.edu.iq/administrationsconomic>

<https://business.uokerbala.edu.iq/>